

المحضر النهائي للجلسة العامة التاسعة عشرة بعد الأربعمئة

المعقودة في قصر الأمم بجنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٧ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا

الرئيس : السيد ت . تيريفي (أثيوبيا)

الرئيس : أعلن افتتاح الجلسة العامة ٤١٩ لمؤتمر نزع السلاح .

يبدأ المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، مناقشته للبند ٣ من جدول الأعمال المعنون " منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل ذات الصلة " . غير أنه يجوز لأي عضو ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، اشارة أي موضوع يتصل بأعمال المؤتمر ، اذا ما رغب في ذلك .

في البداية ، أود أن أرحب ترحيبا حارا بسعادة السفير كاهيلووتو ، مدير الشؤون السياسية في وزارة الخارجية بفرنلندا ، الذي سيكون أول متكلم يخاطبنا اليوم . انني على ثقة بأن جميع الأعضاء يقدرّون ما أسهمت به فنلندا في أعمالنا ، وسوف نتابع بيانه باهتمام خاص .

كما أود أن أرحب من قلبي بوكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح ، السيد ياسوشي أكاشي ، الذي يحضر هذه الجلسة العامة لمؤتمرنا اليوم .

وأود كذلك أن أرحب بالمشاركين الحاضرين اليوم في قاعة الاجتماعات من برنامج الأمم المتحدة للزمالات المتصلة بنزع السلاح ، مع تمنياتنا لهم بالتوفيق والنجاح في أعمالهم .

أمامي على قائمة المتحدثين اليوم ليومنا هذا ممثلو فنلندا ، والنرويج ، واليابان ، وبولندا . وبموجب القرار الذي اتخذته المؤتمر في جلسته العامة ٣٨٧ ، أعطي الكلمة الآن للمتحدث الأول ، مدير الشؤون السياسية لوزارة خارجية فنلندا ، السفير كاهيلووتو .

السيد كاهيلووتو (فنلندا) : إسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، أن أبدأ بتهنئتكم بتوليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح لشهر تموز/يوليه . وانني على ثقة من أن أعمال المؤتمر هذا الشهر سوف تفيد افادة كبيرة من توجيهاتكم الغنية بالخبرة . كما أنني ممتن لما وجهتموه لي من كلمات الترحيب الحارة عند اعطائي الكلمة .

سوف أكرّس بياني لمسألة الأسلحة الكيميائية . ان الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية يأتي على رأس أهداف الجهود الدولية لنزع السلاح وهو ، بالنسبة لنا ، بند يحتل أولوية في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح ، وموضع مفاوضات مكثفة .

وهذا صحيح لأن الأسلحة الكيميائية أسلحة تدمير شامل بغليضة . ان المدنيين الأبرياء وبدون حماية هم المعرضون لخطر على نحو خاص في حالة استعمالها . ويعتقد بأن عددا من الدول تمتلك أسلحة كيميائية ، ولو أن دولتين فقط أقرتا بذلك علنا حتى الآن . وعلاوة على ذلك ، فان العديد من الدول ، في العالم المتقدم والعالم النامي على السواء ، تمتلك القدرات الصناعية اللازمة لصنع مواد كيميائية فتاكة لأغراض الأسلحة . ان خطر الانتشار قائم بكل وضوح وسوف يزداد بالفعل ما لم تتخذ خطوات فعالة .

ان بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ يحظر استعمال الأسلحة الكيميائية في الحرب . وعلى الرغم من ذلك ، ولكن هذه القاعدة الأساسية من قواعد القانون الدولي تتعرض للانتهاك . ففي النزاع بين ايران والعراق ، أثبت فريق الخبراء ، الذي أوفده الأمين العام للأمم المتحدة الى المنطقة أكثر من مرة استعمال العراق للأسلحة الكيميائية . وتزيد التقارير المتواصلة عن احتمال استعمال الأسلحة الكيميائية في أماكن أخرى من قلقنا العميق .

وتدين فنلندا استعمال الأسلحة الكيميائية واستعمال هذه الأسلحة في حرب الخليج يهدد بتقويض سلطة بروتوكول جنيف تقويضا خطيرا مما يعود بالضرر على أمن كل واحد منّا .

ان خرق القانون الدولي على هذا النحو الخطير يؤكد الضرورة الملحة لوضع حد للنزاع بين ايران والعراق بالطرق السلمية في أقرب وقت ممكن • وتوعيد فنلندا الجهود التي يبذلها مجلس الأمن للأمم المتحدة في سبيل ذلك وتحث الفريقين المتحاربين على التعاون مع المجلس في هذا الصدد •

لقد أيدت فنلندا باستمرار حظرا تاما وقابلا للتحقق منه للأسلحة الكيميائية على أساس عالمي • ونحن نسعى في هذا المؤتمر الى الاسهام في تحقيق هذا الهدف ، وبصورة أساسية من خلال خبرتنا التقنية في التحقق من شتى أوجه الاتفاقية المستقبلية • وسوف أعود للحديث عن هذا الاسهام بتفصيل أوفى نوعا ما في مرحلة لاحقة من بياني •

لقد لاحظنا بارتياح التقدم الكبير الذي أحرزته موعخرا المفاوضات لوضع اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ، وبوجه خاص في نهاية العام المنصرم وهذا العام • اننا ممتنون لرئيس اللجنة المختصة ، السفير ايكبوس من السويد ، لما قدمه ويستمر في تقديمه من توجيه حازم لهذه المفاوضات الهامة والشديدة التعقيد •

وبالرغم من هذا النجاح ، ما زال هناك عدد من المشاكل الصعبة التي تستوجب الحل • وبعضها صعب من الناحية الفنية فقط ، ولكن البعض الآخر يحتاج الى مقررات سياسية صعبة • لقد تشجعنا يكون كلا التحالفين العسكريين الكبيرين قد أكدا مجددا في بياناتهما الأخيرة تصميمهما على تحقيق اتفاق مبكر بشأن اتفاقية للأسلحة الكيميائية •

واسمحوا لي أن أذكر بايجاز ثلاث مسائل بارزة تتعلق بالاتفاقية التي نعتبرها ذات أهمية كبرى •

أولا مسألة المخزونات الحالية وتدميرها : هناك الآن اتفاق واسع على ضرورة الاعلان عن جميع المخزونات من الأسلحة الكيميائية وأماكنها خلال وقت قصير جدا - ٣٠ يوما - بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بالنسبة للدولة الطرف المعنية • اننا نرحب بهذا التقدم • في رأينا ، فان من الأهمية بمكان لمصادقية الاتفاقية أن يتم الاعلان عن جميع المخزونات القائمة منذ البداية ، وأن يجرى تدميرها فورا بموجب أمر بالتدمير لم يتم الاتفاق عليه بعد • وفي رأينا ، يحتاج هذا الأمر بالتدمير الى أن يسد المنافذ أمام أي احتمال بانتشار الأسلحة الكيميائية فور دخول الاتفاقية حيز التنفيذ •

ثانيا ، ان التحقق من عدم انتاج أية أسلحة كيميائية جديدة بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ يتسم بأهمية جوهرية • والترتيبات المتعلقة بعدم الانتاج لا تتدرج في اطار زمني محدد ، وهي تختلف في ذلك عن الترتيبات المتعلقة بتدمير المخزونات الحالية •

ويجب أن تتجنب الترتيبات المتعلقة بعدم الانتاج الاعاقه غير الواجبة للعمليات المشروعة للصناعة الكيميائية المدنية • ويبدو أن هناك اتفاقا عاما حول هذه النقطة • ونشعر ، في الوقت ذاته ، شأننا شأن كثيرين آخرين ، ان الاشراف الاضافي على الصناعة الناجم عن نظام التحقق من عدم الانتاج لن يكون مرهقا للغاية • ان الصناعة الكيميائية المدنية منظمة الآن بشدة نظرا لما تحمله من أخطار محتملة للصحة والبيئة •

ثالثا ، يظل التفتيش بالتحدي دون شك الموضوع الرئيسي الذي لم يجد حلا حتى الآن ، والمشاكل الأمنية الحساسة التي تعنى بها الدول ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا التفتيش على وجه الخصوص ولكن ما يدعو الى التشجيع أن حوارا متزنا قد بدأ فيما يبدو حول هذه النقطة ، ويجرى تضيق شقوة

الخلافت • وبالنظر الى العواقب الوخيمة التي يمكن أن تلحق بالاتفاقية والأمن الدولي عامة من جراء الاشتباه في وجود مخزونات أو مرافق انتاج لم يعلن عنها ، اذا لم يتم تبديد هذه الشكوك فوراً وعلى نحو مرض ، فمن الواضح أن من الضروري وضع نظام فعال لأعمال التفتيش بالتحدي •

كان واضحاً تماماً منذ البداية أن التحقق الفعال من الامتثال لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية أمر أساسي كي تكون للأطراف أية ثقة بها • ولا ينطوي التحقق على صياغة الاجراءات الضرورية في الاتفاقية ذاتها فحسب ، بل ينطوي أيضاً على استنباط أساليب وصكوك تقنية يعتمد عليها لتنفيذ مهام التحقق المحددة التي تستتبعها هذه الاجراءات •

وهذه الناحية الأخيرة من التحقق من الأسلحة الكيميائية هي بالتحديد ما كرتست في سبيلها فنلندا جهوداً وموارد جمة منذ ١٩٧٣ • ان مشروعنا للأبحاث الذي يقوم به فريق من العلماء في عدد من الجامعات الفنلندية وتموله الحكومة الفنلندية ، يطور وسائل عدة للكشف عن العوامل الكيميائية الحربية وتحليلها وتحديدتها • ومنذ ١٩٧٧ ، يجري تقديم نتائج العمل الى مؤتمر نزع السلاح (وسلفه) على شكل تقارير سنوية من نوع الكتيبات التي يطلق عليها اسم الكتب الزرقاء الفنلندية •

لقد نشر حتى الآن ما مجموعه ١١ كتاباً أزرق ، بما في ذلك تقرير هذه السنة • وقدم أحدث تقرير (CD/764) الى اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية يوم الجمعة الماضي • وأملنا بعد عقد اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية ودخولها حيز التنفيذ أن تشكل الكتب الزرقاء الفنلندية نوعاً من قاعدة بيانات تقنية للتحقق تستفيد منها جميع الدول الأطراف ، ولا سيما الأمانة الفنية •

اسمحوا لي الآن أن أوجز باقتضاب العمل الذي تم حتى الآن • لقد كرتست السنوات العشر الأولى من المشروع لتطوير أساليب تحليلية لثلاثة أنواع من المختبرات - مجموعات اكتشاف محمولة ، ومختبرات ميدانية مركبة في مقطورات ومختبرات مركزية ثابتة - فضلاً عن الأساليب التحليلية لجمع البيانات اللازمة لتعيين العوامل الكيميائية الحربية ، وسلائفها ، ومنتجات الانحلال • وقد جمعت النتائج في تقرير سنة ١٩٨٤ •

وفي تقرير سنة ١٩٨٥ ، تحول الاهتمام الى الرصد الجوي للعوامل الحربية الكيميائية • ويصف التقرير بالتفصيل شتى تقنيات جمع وتحليل عينات من أحجام منخفضة ومتوسطة ومرتفعة • ويصف التقرير ان الأخيران كيفية اختبار هذه التقنيات بالممارسة من خلال تجارب ميدانية واسعة المدى • فقد أطلقت في الجو كميات يعادل كل منها كيلو غراماً من مواد غير ضارة تحاكي العوامل الحربية على شكل ذريرات نثرت بدقة ثم جمعت عينات هواء على بعد وصل الى ٢٠٠ كيلومتر باتجاه الريح • وعند جميع المسافات ، أمكن كشف وتحديد جميع مواد المحاكاة التي أطلقت في الجو •

وهذا هام من ناحيتين • الأولى هي أن التجارب تثبت أن التقنيات التي طورت تنجح حقاً في الظروف الميدانية الفعلية وأنها انتقائية وحساسة الى حد كبير • والثانية هي أن التجارب تثبت أنه بالإمكان اكتشاف حتى الكميات الضئيلة من العوامل الكيميائية الحربية على مسافات بعيدة فيما اذا توفرت شبكة من محطات الكشف •

وفي حين أن التحقق من الامتثال للاتفاقية سوف يستند أساساً الى تقارير البيانات والتفتيش فانه من المهم ، في رأينا ، أن تتوفر ، على سبيل التكملة ، وسائل بوسعها أن تكشف وتحدد على نحو موثوق ما يطلق في الجو من عوامل كيميائية أياً كان مصدرها •

ولما كانت تقوم أيضا على مرافق الرصد الجوي لمراقبة الهواء المحيط بالأرض لأسباب تتعلق بحماية البيئة فلن يكون ضروريا في نظرنا انشاء شبكة رصد لمجرد التحقق من الأسلحة الكيميائية بشرط أن تكون المرافق مصممة لتحقيق الغرضين معا . وسوف نقدم قريبا ورقة عمل الى هذا المؤتمر حول هذه الناحية من الرصد الجوي .

والموضوع الهام الثاني الذي تناوله مؤخرا المشروع الفنلندي بشأن التحقق من نزع السلاح الكيميائي هو الرصد التلقائي . ففي شباط/فبراير من هذا العام ، نظم المشروع حلقة تدريبية في هلسنكي بغرض دراسة الاستعمالات الممكنة لأنظمة الرصد التلقائي في اطار التحقق من اتفاقية للأسلحة الكيميائية . وقد شارك فيها قرابة ٢٠ خبيرا موهلا من عدد من البلدان التي تشارك في مفاوضات الأسلحة الكيميائية . وقد تم للتو تعميم مداوات الندوة على مؤتمر نزع السلاح في الوثيقة CD/765 ، التي قدمت الى اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية يوم الجمعة الفائت .

اننا في فنلندا نقدر العمل الذي يتم بشأن شتى أوجه التحقق من الحد من الأسلحة في العديد من البلدان ، الأعضاء وغير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح على السواء . ونتابع باهتمام برنامج الأبحاث النووي للتحقق من الادعاء باستعمال الأسلحة الكيميائية وذلك منذ البدء فيه في ١٩٨١ . ونحن على علم بالعمل الهام الذي تقوم به كندا حول هذا الموضوع وغيره من مواضيع التحقق .

اسمحوا لي أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر حكومتي كندا والنرويج على الاجتماعات القيمة التي عقدوها لغائدتنا في شهر أيار/مايو ضمن أعمال أخرى . وقد وجدنا الحلقة التدريبية حول الفضلاء الخارجي في مونتريال وكذلك الحلقة الدراسية في أوسلو حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية غنية بالمعلومات للغاية فيما يتعلق بالمسائل المعنية .

وقد يكون من المفيد في هذه المرحلة المتقدمة من مفاوضات الأسلحة الكيميائية . أن يوجد قدر معين من التنسيق بين مختلف مشاريع التحقق من الأسلحة الكيميائية على المستوى الوطني . فهذه المشاريع تشترك على أي حال في الهدف : الاسراع في عقد اتفاقية للأسلحة الكيميائية وتطبيقها تطبيقا فعالا . ونحن نعني على وجه التحديد تقسيم العمل بحيث يتم توزيع مسائل التحقق التقني المتعلقة بين شتى المشاريع المهمة من أجل دراستها بعمق .

وفي رأينا ، فان اللجنة المختصة للأسلحة الكيميائية قد تكون الهيئة المختصة للمساعدة في تحديد هذه المسائل التقنية المتعلقة لهذا الغرض ، وربما حتى لتوضيح ترتيب الأولويات لدراسة هذه المسائل . وبناء على هذا التوجيه ، يمكن بعدئذ للممثلين عن مختلف المشاريع المهمة بالاتفاق فيما بينهم حول ما يتعين على كل واحد منهم عمله .

لقد عالجت اليوم بندا واحدا فقط من جدول أعمال هذا المؤتمر . وكما تعرفون بالتأكيد ، فان بلدي علق أهمية كبيرة على البنود الأخرى كذلك .

ونحن نلاحظ باهتمام خاص أن هذا المؤتمر ، بعد وقفة ما ، قد أعاد انشاء لجنة مخصصة للنظر في مسألة الضمانات الأمنية السلمية . انها مسألة كرسست فنلندا لها بيانات عديدة في الماضي ، وتستمر في اعتبارها هامة جدا ، ونتمنى للرئيس ، السفير فون شتولبناغل من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، كل نجاح في مهمته الصعبة .

وظل على استعداد للاشتراك في بحث هذا البند والبنود الأخرى من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح • ويحدونا الأمل في أن نستطيع أن نفعل ذلك كعضو كامل العضوية في هذه الهيئة الهامة في المستقبل غير البعيد جدا •

الرئيس : أشكر ممثل فنلندا على بيانه وعلى الملاحظات الرقيقة التي وجهها للرئيس • وتمشيا مع مقرر المؤتمر في جلسته العامة ٣٨٧ ، أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج ، السفير هوسليد

السيد هوسليد (النرويج) : السيد الرئيس ، اسنحوا لي باديء ذي بدء أن أهنيكم أيها الممثل الموقر لأثيوبيا ، على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح عن شهر تموز/يوليه •

لقد طلبت الكلمة اليوم لكي أعرض - وأنا أعتبر ذلك أمرا مشرفا بوجه خاص - باسم كندا والبلد الذي أمثله ، النرويج ، مقترحا محددًا بصدد المفاوضات المتعلقة باتفاقية الأسلحة الكيميائية • وقد تناول زميلي من فنلندا أيضا هذه المفاوضات بأسهاب لتوه ، وانني ممتن له على ما قدمه من تعليقات ايجابية على البحوث التي اضطلع بها البلدان • ويرد المقترح الذي أتشرف بعرضه في الوثيقة CD/766 المؤرخة في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، التي تتعلق بإجراءات التحقق من الادعاء باستخدام أسلحة كيميائية •

ونحن نعلم أن بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في الحرب • ويلتزم بهذا البروتوكول ما يزيد عن ١٠٠ بلد • غير أنه لا يتضمن أحكاما خاصة بالتحقق • لهذا السبب ، تم التوصل الى تفاهم في هذا المؤتمر في عام ١٩٨٣ لتضمين الاتفاقية التي نحن الآن بصدد التفاوض عليها حظرا لاستخدام الأسلحة الكيميائية • ومن الضروري بالطبع الحرص على القيام بذلك على نحو لا ينتقص من مركز بروتوكول جنيف ، وهو واحدة من أقدم معاهدات حظر الأسلحة • ان تضمين اتفاقية الأسلحة الكيميائية حظرا لاستخدام الأسلحة الكيميائية قد يفضي ، في الواقع ، الى تعزيز بروتوكول جنيف •

من الضروري اذن استنباط آلية تحقق مناسبة يمكن ادراجها في الاتفاقية الجديدة وتطبيقها في حالات ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية • وبغية الاسهام في ذلك ، شرعت كل من كندا والنرويج في برامج بحوث بشأن التحقق من الادعاء باستخدام أسلحة كيميائية في هذا الميدان في عام ١٩٨١ • وعرضت نتائج هذه البحوث على مؤتمر نزع السلاح • ويستنتج من الوثائق التي عرضت بالفعل أن كندا والنرويج قد درستا جميع مراحل التحقق من ادعاء استخدام الأسلحة الكيميائية ، أي بدءا من انشاء فريق للتحقيق والتفتيش الذي يقوم به هذا الفريق الى تقديم تقريره •

وفي ضوء ذلك ، ومع مراعاة المرحلة المتقدمة من المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية اشتركت كندا والنرويج في وضع نص مشروع معاهدة فيما يتعلق بالإجراءات العامة للتحقق من الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية •

ان أي ادعاء باستخدام أسلحة كيميائية يكون ، بالطبع ، موضع قلق بالغ لدى الدول الأطراف في اتفاقية تحظر الأسلحة الكيميائية برمتها • والتفتيش الموقعي الفوري ، سواء جاء استجابة لدعوة من الدولة الطرف التي جرى الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في أراضيها أو ناء على طلب دولة طرف أخرى ، هو أمر ضروري لغرض الابقاء على فعالية الاتفاقية وحيثيتها • وعليه فان الأحكام الواردة في المادة التاسعة فيما يتعلق بالمشاورات والتعاون وتقصي الحقائق هي ذات صلة بالتحقق من

الادعاء باستخدام أسلحة كيميائية ، وينبغي ادراج الاجراءات المطبقة على التحقق من هذا الحدث في مرفق للمادة التاسعة . ولذلك فقد وضعنا مقترحا بشأن هذا المرفق . واستشرنا عددا من البلدان لدى صياغتنا هذا المقترح .

لا يمكن لي هنا أن أخوض في أية تفاصيل عن المضمون المحدد لهذا المقترح ، وأشير الى الورقة ، ولكنني أود أن أذكر بضع النقاط البارزة . ويقضي المقترح بأنه لدى ورود طلب من دولة طرف باجراء تفتيش تقوم السلطة الدولية فوراً باخطار الدولة الطرف (أو الدول الأطراف) المعنية بطلب اجراء تفتيش موقعي في غضون ٤٨ ساعة . وتقوم الدولة الطرف (أو الدول الأطراف) التي يتم اخطارها على هذا النحو باتخاذ الترتيبات اللازمة لوصول فريق التفتيش . وينبغي أن يضم الفريق عددا من المفتشين الدوليين الذين لديهم ما يلزم من المؤهلات والخبرة والتدريب ، فضلا عن موظفي الدعم ذوي المهارات الخاصة أو التدريب الخاص ، الذين قد يطلب اليهم مساعدة المفتشين الدوليين . ويسمح للمفتشين الدوليين أن يأخذوا معهم المعدات واللوازم الضرورية وأن تتاح لهم امكانية الوصول دون عائق الى الموقع أو المواقع المراد تفتيشها . ويقومون بجمع عينات كافية بما يتيح التوصل الى نتيجة موثوقة فيما يتعلق بالادعاء باستخدام أسلحة كيميائية ، كما يجرون مقابلات مع من تأثر باستخدام المزعوم لتلك الأسلحة .

ويتم تحليل العينات في مختبرين اثنين على الأقل ويتم تعيينهما لهذا الغرض . وتضطلع الأمانة التقنية قائمة بالمختبرات المعتمدة ، التي يجب أن تكون لديها معدات موحدة المواصفات من أجل نوع أو أنواع التحليل الواجب اجراؤه . ويوافق المجلس التنفيذي على هذه القائمة . وتقوم الأمانة التقنية بتجميع نتائج التحاليل المخبرية للعينات كيما توضع هذه النتائج في الاعتبار لدى اعداد تقرير فريق المفتشين .

ويعرض تقرير المفتشين الدوليين على الأمانة التنفيذية في غضون ١٠ أيام من انجاز عملية التفتيش . ويستند التقرير بطبيعته الى الوقائع ويتضمن النتائج التي يتوصل اليها المفتشون الدوليون . وتقدم الأمانة التقنية نسخة عن التقرير الى الدولة الطرف التي طلبت التفتيش ، والى كل دولة طرف استقبلت فريق المفتشين ، والى الدولة الطرف موضع الادعاء بأنها استخدمت الأسلحة الكيميائية ، والى أعضاء المجلس التنفيذي .

وفي الختام ، سيدى الرئيس ، أود أن أضيف أن المقترح يتضمن بندا ينص على أن الأمانة التقنية ، تحت اشراف المجلس التنفيذي ، تقوم حسب الاقتضاء بصياغة وتنقيح الاجراءات التقنية واستبيانات المقابلات ليسترشد بها المفتشون الدوليون لدى اضطلاعهم بعمليات التفتيش الموقعي .

ويستند المقترح المقدم من كندا والنرويج الى ست سنوات من البحوث من قبل بلدينا في ميدان التحقق من الادعاء باستخدام أسلحة كيميائية . وتقدم كندا والنرويج هذا المقترح كأساس للمفاوضات على نص مرفق للمادة التاسعة فيما يتعلق بالاجراءات العامة للتحقق من الادعاء باستخدام أسلحة كيميائية . ونأمل أن يمكن ادراج مضمون هذا المقترح قبل بدء دورة عام ١٩٨٨ لمؤتمر نزع السلاح في النص الدائر ، الأمر الذي سيعكس مركز المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية في ذلك الوقت .

وينبغي النظر الى المقترح الذي قدمته اليوم في ضوء التزام كندا والنرويج على السواء بالاسهام في اختتام المفاوضات بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية في وقت مبكر . وهو يتعلق بمسألة

لم يتم تناولها بصورة مفصلة في المفاوضات حتى الآن • والمقترح في الواقع هو أول نص جاهز يغطي جميع مراحل اجراءات التحقق من الادعاء باستخدام أسلحة كيميائية • ونحن نعرض المقترح عليكم للنظر فيه بشكل بناء •

الرئيس : أشكر ممثل الترويج على بيانه وعلى العبارات الرقيقة التي وجهها الى الرئيس ، وأعطي الكلمة الآن لممثل اليابان ، السفير السيد يامادا •

السيد يامادا (اليابان) : السيد الرئيس ، أود أولاً أن أعرب عن ترحيبنا الحار بكم لدى توليكم الرئاسة عن شهر تموز/يوليه • انني على يقين من أننا ، في ظل قيادتكم البارزة ، سوف نواصل احراز مزيد من التقدم في مداولاتنا • ان اليابان وأثيوبيا ، على الرغم من بعد المسافة التي تفصل بينهما ، يقيمان علاقات وثيقة وودية • وعندما علمنا ، في عام ١٩٨٤ ، بالضيق الذي أصاب شعبكم ، استجاب الشعب الياباني بروح من التضامن بمساعدة شعبكم في جهوده الشجاعة للتغلب على الحالة المأساوية • واسمحوا لي أيضاً أن أعرب عن امتناننا الصادق لسفير مصر السيد الفرارجي على توجيهه لنا خلال شهر حزيران/يونيه •

ويسرني أن أرى السيد ياسوشي أكاشي ، وكيل الأمين العام المكلف بإدارة شؤءون نزع السلاح ، على المنبر اليوم • وهو يشغل أعلى منصب في الأمم المتحدة من بين أبناء بلدي ، وأتمنى له كل النجاح في مهمته الجديدة •

وأود أيضاً أن أرحب بزملاء الأمم المتحدة لنزع السلاح الموجودين هنا بيننا اليوم • وآمل أن يكتسبوا جميعاً خبرة قيمة من خلال البرنامج ، بما في ذلك الزيارة الى اليابان التي ترعاها حكومتني •

وأود اليوم أن أتناول مسألة الفضاء الخارجي • ففي حين أن اليابان ما برحت تعمل على تحسين تكنولوجيا الفضاء للأغراض السلمية ، فهي لا تزال ترى دوماً أنه ينبغي لنا أن ندرس دراسة شاملة مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • اننا نشترك مع الجميع في الرغبة في ألا يصبح الفضاء الخارجي ، وهو الحدود الأخيرة للبشرية ، وسيلة أو ساحة للمنازعات المسلحة • وقد أعربت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن هذه الرغبة في قرارها ١٨٨٤ (د-١٨) الذي "تطلب فيه رسمياً الى جميع الدول أن تمتنع عن أن تضع في مدار حول الأرض أية أجسام تحمل أسلحة نووية أو أية أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل ، أو اقامة هذه الأسلحة على الأجرام السماوية بأية طريقة أخرى •"

وحتى تاريخنا هذا ، ما برح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية يمتلكان ، الى حد بعيد ، أكبر قسط من القدرة التقنية على الاستفادة عملياً من الفضاء الخارجي ، على سبيل المثال ، في الاتصال عن طريق الموجات الكهرومغناطيسية المرسله الى خارج الغلاف الجوي ، وفي نقل مختلف المعدات والأشخاص أحياناً ، الى الفضاء الخارجي • وفي هذا السياق ، يرحب وفدي بقيام الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، منذ عام ١٩٨٥ هنا في جنيف ، بمفاوضات ثنائية شاملة بشأن تحديد الأسلحة ، بما في ذلك مفاوضات بشأن منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وعلاوة على ذلك ، فان وفدي يقدر بوجه خاص ما أسفر عنه انشاء اللجنة المخصصة في دورة الربيع لمؤتمر نزع السلاح في عام ١٩٨٥ • لقد أدى انشاء هذه اللجنة المخصصة الى حل مشكلة معلقة منذ عام ١٩٨٢ ، هي مشكلة اشاء هيئة فرعية تعنى بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي • وقد درسنا في اللجنة المخصصة في العام الماضي مجموعة واسعة النطاق من القضايا الجوهرية ، وأهم من كل ذلك ، تبادلنا آراءً محددة بشأن الفضاء القانوني ، بما في ذلك مسألة التعاريف •

وأود أن أقدم بعض الملاحظات عن العلاقة بين المحادثات النووية والفضائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من جهة ، والمناقشات المتعلقة بمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي في مؤتمر نزع السلاح من الجهة الأخرى . ويرى وفدي بوجه عام أن شمة ترابطا عضويا بين المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي من جهة ، والمفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح من الجهة الأخرى . وبالنظر أيضا الى أن الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يظلمعان بالجانب الأكبر من الأنشطة الفضائية الجارية ، فان ما يحرزانه من تقدم في مفاوضاتهما الثنائية يوءثر تأثيرا حاسما في مناقشاتنا في مؤتمر نزع السلاح . ومن ثم فان اليابان تحت كلا من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مواصلة وزيادة جهودهما في سبيل احراز تقدم مبكر في مفاوضاتهما . وفي الوقت ذاته ، يظل الفضاء الخارجي ميدانا مفتوحا أمام الجميع وليس ملكا لأي بلد . وسباق التسلح في الفضاء الخارجي لا يوءثر تأثيرا مباشرا في أمن الدولتين المذكورتين فحسب ، بل يوءثر أيضا في أمن سائر بلدان العالم . ولهذا لا يسعنا أن نغفل هذه القضية الهامة . وبالنظر أيضا الى التقدم السريع الذي أحرزته مؤخرا بلدان غير الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في تطوير الأنشطة الفضائية ، ينبغي لنا أن نمضي قدما في عملنا في مؤتمر نزع السلاح لدراسة كل ما يتصل بنوع الاتفاقات المتعددة الأطراف التي تفيد في هذا الصدد .

ما هو النهج المحدد الذي ينبغي لنا أن نتبعه في مؤتمر نزع السلاح لمعالجة مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ؟ ان تحديد الأسلحة ونزع السلاح لهما أثر مباشر وهام على أمن كل بلد . ومن ثم فان نهج وفدي في معالجة أعمال مؤتمر نزع السلاح يستند الى الاعتراف بوجود تحقيق أهدافنا في مجال نزع السلاح بطريقة تضمن وتعزز أمن كل بلد من البلدان . ونرى أنه ينبغي لنا أن نسعى الى بلوغ أهداف فعالة وقابلة للتحقيق ، بدلا من الانشغال بالاعلانات السياسية . وهذه هي الطريقة التي ينبغي أن نعالج بها مسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

. اننا نحتاج أولا الى أن نعرف تماما وبصورة موضوعية طريقة استخدام الفضاء الخارجي بالفعل . فعلى سبيل المثال ، توءدي التوابع الخاصة بالانذار المبكر وظائف عسكرية دون شك ، لكنها قد توءدي أيضا دورا مفيدا في الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي . ومن جهة أخرى ، تقوم التوابع الخاصة بالأرصاد الجوية بجمع بيانات عن الأرصاد الجوية على امتداد مساحات شاسعة من الأرض وتوءدي أغراضا هامة غير عسكرية - في الزراعة ومصائد الأسماك والنقل - ولكن يمكن استخدامها أيضا لغرض عسكري . وينبغي روعية هذه العوامل وفقا لأهميتها النسبية .

وينبغي لنا أن نسعى الى ايجاد التدابير التي تضمن ، في نهاية المطاف ، أمنا على أفضل وجه بالنظر الى هذه الجوانب الكثيرة . فاعتناق نهج شامل ومعمم باسم نزع تسلح الفضاء الخارجي أو منع تسليحه دون الخوض في هذه القضايا لن يكون منسجما مع الواقع . اننا ان فعلنا ذلك فلن يكون فيه ضمان لأمنا . والنهج الذي ينبغي لنا أن نتبعه عوضا عن ذلك يتمثل في تكثيف جهودنا لكي نصل الى فهم دقيق للكيفية التي يجرى بها بالضبط استخدام الفضاء الخارجي في مجالات كثيرة . ولا يمكننا أن نحكم حكما موضوعيا على أنواع أنشطة الفضاء الخارجي التي قد تهدد بالخطر السلم والأمن الدوليين دون الاستناد الى فهم الحقائق فهما متماسكا . ويمكننا بعد ذلك المضي الى النظر في التدابير التي قد تحظى بالقبول المتبادل وتكون فعالة وقابلة للتحقيق على أساس متعدد الأطراف .

واستنادا الى مفهوم نهجنا الذي شرحته توا ، أود أن أقدم بعض الملاحظات بشأن القضايا الرئيسية موضع المناقشة في اللجنة المختصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ان الثقة المتبادلة فيما بين الدول عنصر أساسي في الجهود الرامية الى تحديد الأسلحة ونزع السلاح • وينطبق ذلك على الفضاء الخارجي كذلك • وبغية تعزيز الثقة المتبادلة ، يقترح على جميع الدول أن تتمسك تمسكا دقيقا بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبمبادئ القانون الدولي فيما يتعلق بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين • ومن الضروري أيضا تجريد مناقشات نزع السلاح من الدعاية السياسية •

وتتجلى ضرورة المعلومات الموضوعية من أجل بناء الثقة فيما بين الدول في الفقرة الأولى من منطوق قرار الجمعية العامة ٥٩/٤١ بـ الصادر في العام الماضي ، حيث " تعيد تأكيد اقتناعها بأن تدفق المعلومات الموضوعية ، بشكل أفضل ، عن القدرات العسكرية يمكن أن يساعد على تخفيف حدة التوتر الدولي ويسهم في بناء الثقة فيما بين الدول على الصعيد العالمي أو الاقليمي أو دون الاقليمي وفي عقد اتفاقات محددة في مجال نزع السلاح " • وغني عن البيان أن استنادنا في مداوالاتنا الى معلومات موضوعية هو شرط أساسي لاجراز نتائج مثمرة • والأهم من كل شيء هو أن للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، الدولتان الرائدتان في التطورات المتصلة بالفضاء ، دورا بالغ الأهمية في توفير المعلومات • ونلاحظ في هذا السياق أن المعلومات الموضوعية المقدمة حتى الآن من الاتحاد السوفياتي هي ، في رأينا ، بعيدة عن أن تكون كافية • ويوعد أن تتم معالجة هذه الحالة •

ان المقترح الداعي الى صياغة مدونة بقواعد السلوك لتكون أحد تدابير بناء الثقة يمس القضية الأساسية المتمثلة في كيفية تنظيمنا أو مراقبتنا لأنشطة الدول في الفضاء الخارجي ، الذي يختلف اختلافا بارزا عن الأرض • ان محاولة تطبيق نظام معين أو قواعد معينة بالاستناد الى العلاقات فيما بين الدول في الأرض على أنشطة خارج الغلاف الجوي أو حتى فيما يتجاوز المجموعة الشمسية ، حيث تختلف الأوضاع الطبيعية اختلافا تاما عنها في الأرض هو أمر تنطوي عليه مشاكل بالغة التعقيد • ويتعين علينا أن نمضي بتأن وتبصر لدى دراسة كفاية هذا التطبيق أو حدوده في سياق استعراض القوانين الدولية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح في الفضاء الخارجي •

أما فيما يتصل بضرورة المعلومات الموضوعية ، فاننا نرى أن المداولات المتعلقة بتوسيع نطاق الشرط الأساسي المتمثل في التبليغ بمقتضى اتفاقية تسجيل الأجسام المطلقة في الفضاء الخارجي لعام ١٩٧٥ أو بتعزيز هذا الشرط هي مداولات ذات أهمية كبيرة • ويوعد وفدى الفكرة الأساسية الكامنة وراء هذا المقترح • وكما يتضح من قرار الجمعية العامة ١٧٢١ بـ (د-١٦) المعنون " التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية " ، فقد وضعت المادة الرابعة من الاتفاقية على أساس ضرورة احترام القرار المستقل لكل بلد ومع مراعاة كيفية تقديم المعلومات فعلا من قبل البلدان المعنية وفقا لقرار الجمعية العامة •

ومن ثم فان البنود المدرجة لكي يتم التبليغ الالزامي عنها بمقتضى المادة الرابعة تقتصر على الحد الأدنى الضروري لتعيين الأجسام الفضائية • وصحيح أن نظام تسجيل من هذا النوع يستند الى الاتفاقية لن يكون كاملا بالضرورة ، ولكنه ربما كان فعالا على وجه الاجمال ، فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية • ويعتقد وفدى بأن من الضروري أن ندرس من كل الجوانب ما اذا كان هذا المقترح سيفضي الى تدابير محددة وعملية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح • ويبدو أن هنالك مشاكل شائكة كثيرة متصلة بذلك ، وخاصة فيما يتعلق بمدى تقبل الالتزام بالابلاغ عن معلومات عسكرية ، وهو أمر يتصل بمشكلة التحقق •

وأود الآن أن أتطرق الى موضوع حماية الأجسام الفضائية والأنشطة المستخدمة فيها • فمع تزايد عدد الدول المشتركة في استغلال الفضاء ومع تزايد أنشطتها تعقدا وتنوعا في المستقبل ستزيد الحاجة الى حماية الأجسام الفضائية والأنشطة المستخدمة فيها • وقد أطلقت اليابان حتى الآن ٣٦ تابعا لأغراض مثل الاطلاق التجريبي ، والتنبؤات الجوية ، والاتصالات والبث الاذاعي • ونحن بصدد التخطيط لاطلاق حوالي ١٠ توابع أخرى بحلول عام ١٩٩٠ • فاليابان اذن مصلحة كبيرة في هذه القضية المتعلقة بحماية التوابع • ويعتقد وقدى بوجود عدم مهاجمة الأجسام الفضائية والأنشطة المستخدمة فيها للأغراض السلمية وبوجود حمايتها على النحو الواجب •

ومن الأمور ذات المغزى الهام في هذا السياق أنه تم تقديم مقترح بمنح الحصانة للتوابع للحيلولة دون تعريضها للهجوم • فاذا كان مضمون هذا المقترح يكمن في عدم التشويش على التوابع التي توعدى دورا هاما بوصفها وسائل تحقق تقنية وطنية ، فسوف يسهم المقترح في زيادة الاستقرار بين الشرق والغرب ، وبوسع وقدى أن يوعيده • غير أنه ينبغي لنا أن نكون حريصين جدا على التأكد من أن حصانة التوابع لن تفيد ، في الواقع ، في حماية بعض الأنشطة التي قد تعرض للخطر أنشطة دول أخرى في مجال الفضاء الخارجي • وسيلزم عمل الكثير لتحديد التوابع التي ينبغي منحها حصانة • وينبغي لنا في هذه المرحلة ايلاء اهتمام خاص الى أن الغرض من حماية التوابع لن يتحقق بمجرد ابرام اتفاقية دولية اعلانية بشأن عدم استخدام القوة •

وأخيرا ، أود أن أتطرق الى بضعة قضايا قانونية أساسية تجرى مناقشتها في اللجنة المختصة لمنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي •

اننا اذا استعرضنا القانون الدولي المتصل بتحديد الأسلحة ونزع السلاح في الفضاء الخارجي ، فلن يسعنا أن نتجاوز القضية الأساسية الخاصة بتعريف " السلاح الفضائي " • وهناك عدد من المشاكل المعقدة التي تجعل من التعريف المجرى أمرا غير ملائم على الاطلاق • فمثلا ، كيف نعالج التكنولوجيات الثنائية الغرض ؟ كيف نحدد المعايير الخاصة بتعريف سلاح ما ؟ ما الذي ينبغي اعتباره أكثر أهمية : الغرض من الاستخدام أم الوظيفة الموضوعية ؟ ويبدو أن من العملي بدرجة أكبر بكثير أن نتجه من خلال أعمالنا لفهم الطريقة التي يجرى بها فعلا استخدام الفضاء الخارجي الى تعيين حالات الاستخدام العسكري ، وتقسيمها الى فئات معينة ، والنظر في ما قد يتطلبه الأمر من تدابير •

وكتدابير لضمان الامتثال للمادة الرابعة من معاهدة الفضاء الخارجي ، التي تحظر اقامة أسلحة نووية أو أنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل في الفضاء والأجرام السماوية الأخرى ، يمكننا أن نشير الى المادة الحادية عشرة من المعاهدة ذاتها ، التي تنص على تقديم معلومات عن الأنشطة الفضائية والتي تم تطويرها بعد ذلك لتصبح اتفاقية التسجيل ، والى المادة الثانية عشرة ، التي تنص على فتح أبواب جميع المحطات والمنشآت والمعدات والمركبات الفضائية الموجودة في القمر والأجرام السماوية الأخرى أمام ممثلين عن دول أطراف أخرى على أساس المعاملة بالمثل • غير أن المعلومات التي يتعين تقديمها بمقتضى اتفاقية التسجيل هي كما قلت من قبل معلومات محدودة • أما المادة الثانية عشرة من معاهدة الفضاء الخارجي ، التي كانت واحدة من الأحكام الأساسية التي نوقشت مناقشة جدية لدى التفاوض على المعاهدة ، فلا تنص على شيء فيما يتعلق بالفضاء الخارجي غير الأجرام السماوية • وعليه فان هذه الأحكام هي ذات صلة محدودة فقط بموضوع التحقق • ويلزمنا أن نرى ما اذا كانت هذه الأحكام المحدودة وافية لتلبية احتياجات التحقق الناشئة عن الأنشطة الفضائية الجارية •

لقد حدثت تطورات جديدة بالملاحظة حقا في تكنولوجيا الفضاء بالمقارنة مع عام ١٩٦٧ الذي أبرمت فيه معاهدة الفضاء الخارجي • فيمكن لرادار تتبع فضائي كبير أن يقدم معلومات حاسمة ، ويمكن لتابع ما ، في حد ذاته ، أن يوّدي ، على ما يبدو ، دورا هاما كوسيلة من وسائل التحقق • ومن المفيد ، استنادا الى هذه التغيرات في الظروف ، دراسة نوع وسيلة التحقق التقني المطبقة على نظام تحقق متعدد الأطراف • وعلى نقيض ذلك ، اذا أمكن لنا تعيين وسائل التحقق المتاحة ، فقد نتمكن أيضا من المضي الى روءية ما هو نوع الأحكام الحظرية التي يمكن الاتفاق عليها على أساس متعدد الأطراف •

وشمة مقترح هام معين في هذا الشأن يتصل بإنشاء وكالة دولية لرصد التوابع • وسينشأ عدد من المشاكل القانونية والمالية والتقنية التي يتعين حلها فيما يتعلق بهذا المقترح • غير أن وفدي يشاطر الأمل في أن يسهم هذا المقترح في حل قضايا التحقق ، وهو يحرص تمام الحرص على روءية كيفية معالجة المقترح وتطويره مستقبلا •

لقد حاولت أن أعرض بايجاز آراء وفدي بشأن القضايا المطروحة أمامنا • اننا ، كبلد مكرس للتطور التكنولوجي من أجل استخدام الفضاء الخارجي للاغراض السلمية ، نرغب في مواصلة الاسهام في المداولات التي تدور في مؤتمر نزع السلاح بشأن زيادة التركيز على قضية التحقق وعلى غيرها من المشاكل ، مع مراعاة التكنولوجيات المتاحة لنا •

ويحدوني الأمل في أن نحرز تقدما كبيرا فيما سننظر فيه من قضايا خلال هذا العام في ظل القيادة القديرة لسفير ايطاليا السيد بوغليزي ، رئيس اللجنة المخصصة •

وأود أن أعتنم هذه المناسبة لشكر حكومة كندا على تنظيم حلقة تدريبية مفيدة للغاية عن الفضاء الخارجي ، في مونتريال في شهر أيار/مايو • وأود ، بوصفي من المشتركين في تلك الحلقة التدريبية ، أن أعرب عن مدى امتناني للسفير السيد بيزلي على ما أحاطنا به من اهتمام شخصي •

ان اليابان بأسرها تحتفل منذ القرن السابع بمهرجان النجوم في شهر تموز/يوليه من كل عام ، أي في هذا اليوم • ويعود أصل المهرجان الى الأسطورة الصينية القديمة ومفادها أن نجمة النسر الواقع ، التي تفصلها المجرة عن حبيبتها نجم النسر الطائر لا تستطيع أن تلتقاء الا مرة واحدة فسي السنة ، في هذه الليلة • ويعبر الأطفال عن أمانهم بينما يشخصون بأبصارهم الى النيازك • فلنبقسي سماءنا دائمة الجمال والرومانسية •

الرئيس : أشكر ممثل اليابان على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة الى الرئيس وعلى اشارته المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون المثمر بين بلدينا •

والآن أعطي الكلمة للمتحدث الأخير على قائمة اليوم ، ممثل بولندا السفير توربانسكي •

السيد توربانسكي (بولندا) : يسرني أن أرحب بالسفير تيريفي ، الممثل الموقر لأثيوبيا ، وهو بلد تقوم بينه وبين بولندا علاقات ودية وتعاون وثيق • اسمح لي أن أهنيك لتولييك رئاسة مؤتمر نزع السلاح في تموز/يوليه ، وهو عادة شهر حافل بالعمل • واني متأكد بأنك ستأمر عمل المؤتمر بأكبر قدر من الفعالية والكفاءة وأؤكد لك دعم وفد بلادي وتعاونه في مساعيك لتحقيق تقدم في عملنا • وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأن أعرب عن امتنان وفد بلادي لسلفك السفير الفراجي من مصر ، لرئاسته الماهرة في حزيران/يونيه • ومن دواعي سروري أن أرحب بالرئيس الجديد لوفد الولايات

المتحدة ، السفير فريدرسدورف • وأتمنى له اقامة ناجحة في جنيف واننا نتطلع الى مواصلة علاقات التعاون التي تربطنا عادة بوفد بلاده وأتمنى له بالطبع شفاء سريعا • واسمح لي أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بوجود السيد أكاشي الأمين العام المساعد لشؤون نزع السلاح بيننا •

لقد اتسمت العلاقات الدولية ، منذ فترة من الزمن ، ببحث مكثف بشكل خاص عن نزع السلاح • فالحوارات المتعددة الأطراف والثنائية بشأن الأمن ونزع السلاح قد تكثفت وطرح عدد من المبادرات والمقترحات الهامة • ومما له أهمية خاصة في هذا الصدد مقترحات الاتحاد السوفياتي في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ وما تلاها • وتقوم محاولات لتأسيس محفل جديد لمحادثات نزع السلاح في أوروبا ، وهي منطقة تبلغ فيها القدرات العسكرية للتحالفين كثافة وحجما كبيرين •

وتنطلق كل هذه الجهود من مصدر مشترك - الشعور بأن العالم يقف في الواقع أمام مفترق الطرق ، وأن الاجراءات التي تتخذ حاليا سوف تقرر المستقبل لعقود قادمة ، وأن كل دولة ، صغيرة كانت أم كبيرة ، غير منحازة أم عضوا في تحالف ، يجب أن تسهم في سد الطريق أمام استمرار سباق التسلح •

وانطلاقا من هذا الشعور بالمسؤولية المشتركة من أجل الأمن العام تأتي أيضا مقترحات بولندا القريبة العهد فيما يتصل بفصل القوات النووية والتقليدية في وسط أوروبا ، لقد كان مويشيش ياروزيلسكي ، رئيس مجلس الدولة في جمهورية بولندا الشعبية هو أول من عرض هذه الخطة فسي تصريحه الصادر في ٨ أيار/مايو ١٩٨٧ ، واسمحو لي ، في هذا الصدد أن أستري انتباهكم الى الوثيقة CD/754 ، التي تتضمن هذا المخطط • ثم توسع وزير بولندا للشؤون الخارجية ، السيّد أورزيشوفسكي ، في الخطة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا الذي عقد في فيينا • واسمحو لي أن أناقش بايجاز الأفكار الرئيسية للخطة •

تهدف الخطة الى كبح خطر النزاع المسلح في أوروبا • وتنص على تخفيض السلاح النووي والتقليدي على السواء ، كما تهدف الى وضع قيود كمية ونوعية على سباق التسلح ، وبناء الثقة في قلب القارة • وينبغي أن يوعي تنفيذ الخطة ، على أساس الأمن المتساوي لجميع الأطراف الى استقرار عسكري ثابت على مستوى منخفض نسبيا •

ان النطاق الاقليمي للتدابير المقترحة من شأنه أن يغطي منطقة واسعة من أوروبا الوسطى (أراضي جمهورية ألمانيا الاتحادية ، بلجيكا ، هولندا ، لكسمبرغ ، الدانمرك ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تشيكوسلوفاكيا ، هنغاريا وبولندا) ، مع امكان امتداده ليشمل القارة بكاملها من المحيط الأطلسي حتى جبال الأورال •

وتتضمن التدابير المقترحة الأسلحة النووية والتقليدية على السواء ، والعقائد العسكرية وبناء الأمن وبناء الثقة • وتتضمن الخطة أربعة عناصر رئيسية •

أولا التدرج في سحب وتخفيض أنواع الأسلحة النووية التبعوية والميدانية المتفق عليها بشكل مشترك • والهدف هو الشروع بسحب وتخفيض الأنواع المتفق عليها من الأسلحة النووية - لا الصواريخ فحسب ، ولكن الشحنات المتفجرة النووية ، بما في ذلك تلك التي تطلق الى مسافات دون ٥٠٠ كم • وينبغي أن تغطي جميع أنواع الأسلحة النووية بمفاوضات دولية بحيث لا تبرز " منطقة رمادية " في هذا المجال •

ثانياً التدرج في سحب وتخفيض الأنواع المتفوق عليها من الأسلحة التقليدية ، وبالدرجة الأولى تلك التي لها أكبر قوة نيران ودقة تدمير ، والتي تصلح للاستعمال في هجوم مفاجيء* . وبعبارة أخرى فان الأسلحة التقليدية ذات القوة الضاربة والدقة البالغتين التي يمكن استخدامها في عمليات هجومية ينبغي أن تكون أيضا خاضعة لاتفاق . واننا مستعدون لأن نحدد بشكل مشترك أنواع هـــــه الأسلحة والتفاوض على سحبها وتخفيضها .

ثالثاً ، تطور طابع العقائد العسكرية حتى تصبح دفاعية فقط في نظر الجميع . ومن شأن تغيير وجهة العقائد العسكرية بحيث تصبح دفاعية فقط ، في نظر الأطراف أن يسهل تطبيق التدابير المقترحة . وفي رأينا تتزايد أهمية محتوى العقائد العسكرية والدور الذي تلعبه على السواء في سياق الالتزامات بنزع السلاح . ويمكن أن يكون النظر في مفهوم الدفاع غير الهجومي ذا أهمية أساسية .

رابعاً ، مواصلة التماس تدابير لبناء الثقة وبناء الأمن والاتفاق عليها والتماس آلية للتحقق الدقيق من الالتزامات المضطلع بها . وينبغي أن تكون تدابير بناء الثقة وبناء الأمن هذه سياسية وعسكرية في طابعها على السواء ، وينبغي أن تفتقر بتدابير التحقق من التقيد بالالتزامات المضطلع بها . ولا بد من التوصل الى أحكام محددة للمراقبة والتفتيش ، تعتبرها الأطراف فعالة .

وتشكل الخطة كياناً شاملاً . بيد أنه يمكن النظر الى أحد عناصرها الأربعة باعتباره عرضاً مستقلاً أيضا . وهو مقترح مرن أيضا ، إذ أننا مستعدون لأن نعدل أو نكمل أو نوسع عناصره الخاصة . ويجري الآن تفصيل الخطة وسوف تقدم في القريب العاجل .

وللخطة البولندية قاسم مشترك مع بلاغ بودابست لعام ١٩٨٦ للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، ومع المفاهيم الأخرى لنزع السلاح الأوروبي على النطاق دون الاقليمي ، على سبيل المثال مبادرة ثلاثة أحزاب سياسية - حزب الوحدة الاشتراكية الألمانية ، الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني والحزب الشيوعي في تشيكوسلوفاكيا - فيما يتعلق بإنشاء ممر خال من الأسلحة النووية . وعند اعداد مشروع الخطة استلهمنا خبرة تعود بنا الى الوراء الى خطط راباكي وغومولكا ، وأفكار لجنة بالمه ومفاهيم أخرى . والفلسفة المشتركة لهذه الأحزاب هي السعي لتخفيض الأسلحة والتدرج في سحب الامكانات العسكرية والتحالفات العسكرية في وسط أوروبا ، وهي المنطقة ذات الأهمية الحاسمة لأمن القارة برمتها وللعلاقة بين التحالفين .

ويستند هذا المقترح البولندي الجديد الى اعتقادنا الثابت بأن الحلول الاقليمية لا يمكن أن تجلب الأمن لمناطق محددة فحسب بل تسهل أيضا البناء العالمي لهيكل للتعایش السلمي وذلك من خلال زيادة الثقة وتعزيز الاستقرار السياسي .

وللتدابير المقترحة في الخطة صلة مباشرة وهامة بثلاثة على الأقل من بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح . ويمكن أخذها بعين الاعتبار خلال عمل المؤتمر المتصل بالبند ٢ " ايقاف سباق التسلح النووي ونزع السلاح " ، والبند ٣ ، " منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بها " ، والبند ٨ ، " البرنامج الشامل لنزع السلاح " .

ان جميع بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح تتضمن مشاكل هامة ومعقدة الى حد كبير . بيد أن الأولوية القصوى تعطى عادة لسلسلة واسعة من مشاكل الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي . أليس من التناقض أن يكون هذا بالضبط هو الجانب الذي أنجز فيه المؤتمر أقل القليل ؟

ان بولندا ، شأنها شأن غالبية الدول الممثلة هنا ، ليست من الدول الحائزة للأسلحة النووية • ولكن هذا لا يعني أننا لا نشعر بواجبنا المقدس في أن نواصل النشاط في جميع المحافل الدولية دعماً لايقاف نمو الترسانات النووية والشروع بعملية ازالتها • اننا نعتقد بأن الأمر لا يتعدى حق مؤتمر نزع السلاح في تناول مشاكل نزع السلاح بشكل أكثر تعمقا وبطريقة محسوسة وعملية أكثر • فذلك واجب أخلاقي على المؤتمر •

واننا اذ نعترف بالمسؤولية الخاصة للقوى العظمى وبالحاجة لأن يشرعوا بعملية تخفيض الأسلحة النووية ، فاننا لا نستطيع أن نقبل الواقع الكئيب وهو أن مؤتمرا تحضره جميع القوى النووية لا يزال يكرس اهتماما للمنازعات الاجرائية أكثر بكثير من استحداث تدابير ملموسة • وسوف تبقى المحادثات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية تلعب دورا هاما في ايقاف سباق التسلح النووي وتخفيض الترسانات النووية ، ولكن لا يمكن تحقيق نزع السلاح النووي على نطاق شامل الا على شكل تعهد متعدد الأطراف بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية • ولسوء الحظ وبالرغم من جهود الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية ، فضلا عن العديد من الدول الأخرى ، فان الوقائع السياسية القائمة ، ولاسيما موقف بعض الدول النووية ، لا تؤدي الى مثل هذه المفاوضات العملية • بيد أنه ينبغي ألا يؤول ذلك الى اعتبار هذا تبريرا للحالة ، بل يجب على العكس أن يكون حافزا للبحث عن حلول تجريبية أو جزئية ممكنة في الظروف الراهنة • فمن النادر ، غالبا ، في أية مفاوضات لنزع السلاح أن يكون من الممكن تحقيق حل نهائي بخطوة واحدة •

لقد أكدت دورة أيار/مايو ١٩٨٧ للجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، المعقودة في برلين ، على أن الحاجة الى تدابير ملحة وعملية في ميدان نزع السلاح النووي تسبق غيرها من الحاجات • وكان أحد التدابير التي خصها بلاغ الدورة " الحظر الشامل لاختبار الأسلحة النووية باعتباره تدبيرا ذا أولوية عليا يرمي الى وضع حد لاستحداث وصنع وتطوير الأسلحة النووية وتحقيق تخفيضها وازالتها " •

لقد كان حظر التجارب النووية البند الأول على جدول أعمال هذا المؤتمر منذ سنوات ولدى هذا المؤتمر كل الاستعداد للشروع بعمل ملموس وعملي يؤول الى معاهدة تحظر تجارب الأسلحة النووية • لقد جرى التأكيد عليه في هذه القاعة المرة تلو الأخرى ، على أن جميع الحجج التي تساق عن الحاجة لمواصلة التجارب لأسباب تعزيز الأمن ليس لها ما يبررها • ولقد أظهر الاتحاد السوفياتي ، بوقفه التجارب النووية لأكثر من سنة ونصف نية حسنة وشجاعة سياسية كبيرة على حد سواء • على أن هذا العمل لم يقابل بالمثل •

ولقد طرحت البلدان الاشتراكية مبادرة هامة أخرى وقدمت وثيقة لينظر فيها المؤتمر تتضمن " أحكاما أساسية لمعاهدة بشأن الحظر التام والشامل لتجارب الأسلحة النووية " • ان نهجنا هذا نهج من • وتوضح " الأحكام الأساسية " اطارا ممكنا لعمل يتوجه نحو هدف، لتشكيل لجنة خاصة كان من المفروض أن تشكل منذ زمن طويل • بيد أننا مستعدون لأن ننظر في أي مقترح آخر يوقر أساسا لعمل يؤول الى عقد معاهدة بشأن الحظر الكامل للتجارب النووية •

ونحن نرى أن " الأحكام الأساسية " ، لا تتضمن أفكارا غير مقبولة لدى فئات البلدان الأخرى في المؤتمر ، بل على العكس ، عند وضع مشروع هذه الوثيقة أخذ واضعوها بعين الاعتبار آراء الدول الأخرى ومشاغلتها الأمنية • وتتضمن الوثيقة أيضا أفكارا جديدة وتطور بعض المفاهيم التي طرحت سابقا في هذا المحفل ومحافل أخرى •

والخلاصة ، أنها نتاج تفكير سياسي جديد • لكن التفكير ، يظل مهما كان تقدما فكرة فلسفية فقط ما لم يدعمه العمل المشترك • اننا بحاجة الى هذا العمل المشترك في هذا المؤتمر اذا كان لنا أن نتناول حظر التجارب النووية بشكل جدى • و " الأحكام الأساسية " دعوة مفتوحة للتفكير المشترك وللعمل المشترك • واننا نرحب كثيرا بآراء الوفود الأخرى ، وبمقترحاتهم • ان حفز تبادل الآراء لا بد وأن يوعدي الى مزيد من العمل الذى يتجه نحو الوصول الى الهدف •

لقد أصغيت بكثير من الاهتمام الى بيانات هذا الصباح التي أدلى بها ممثلا فنلندا والنرويج الموقرين والمخصصة للأسلحة الكيميائية • وهذه البيانات هي برهان آخر عن اهتمام بلديهما بالنشط بالمفاوضات المعنية باتفاقية للأسلحة النووية ومساهمات هامة في هذه المفاوضات • وقبل أن أنهى بياني أود أيضا أن أتناول بايجاز عمل لجنة الأسلحة الكيميائية •

ان مهمتي أكثر سهولة اليوم از أن السفير ي • ك • نازاركين من الاتحاد السوفياتي قدم تقييما ، في بيانه الموعر في ٢ تموز/يوليه ١٩٨٧ ، للحالة الراهنة للمفاوضات المتصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية وأعرب عن قلق وفد بلاده ازاء تباطؤ وتيرة عمل اللجنة • ان وفد بلادي يشارك مشاركة تامة في تحليله واستنتاجاته • وفي رأينا اذا كان لنا أن نحقق تقدما حاسما هذه السنة ، وهذا يعبر عن رغبة الجميع هنا ، فيجب أن نركز جهودنا أكثر من ذى قبل على جوانب الأولوية في الاتفاقية التي لم يتم تسويتها بعد بدلا من التركيز على المسائل التي تقل أهميتها أو درجة الحاحها •

وأقول على وجه الخصوص أنه ينبغي ويمكن القيام بعمل موجه ومكثف فيما يتصل باستكمال المواد ٤ و ٥ و ٦ ، بما في ذلك تعريف مرفق الانتاج ، وترتيب تدمير الأسلحة النووية والأنظمة من أجل المواد الكيميائية المهلكة الفائقة السمية التي لازالت خارج نطاق الجدول ١ • وينبغي أن تبدأ اللجنة بنشاط أكبر في دراسة التفتيش بالتحدي ، الذي عالجه رئيس اللجنة الخاصة خلال دورة الربيع بشكل مفيد •

واننا ممتنون لما بذله رئيس اللجنة السفير رولف إكيوس ، ومجموعة المنسقين ، السيد كوتش ، والسيد ماسيدو ، والسيد ميونهوس من جهود حثيثة ، ولكن التقدم الحقيقي لا يأتي الا نتيجة الجهود المشتركة التي يبذلها جميع الوفود وبارادتهم الحقيقية في احراز مثل هذا التقدم •

وتبذل بولندا ، باعتبارها بلدا لا ينتج الأسلحة الكيميائية ولا يمتلكها ولا ينوى أن يحوزها ، كل ما في وسعها للمساهمة في الانتهاء من استكمال الاتفاقية دون تأخير • ان تدمير الأسلحة الكيميائية الراهنة وازالتها من الترسانات العسكرية الى الأبد عملية طويلة وصعبة وتحتاج الى مراقبة دولية صارمة لم نسمع بمثلا حتى الآن • لذلك فان مصلحتنا المشتركة تقتضي بأن نشرع في العملية بأسرع ما يمكن • واننا ندعم جميع المبادرات التي يمكن أن تساعد على ازالة الأسلحة الكيميائية ، بما في ذلك الحلول الاقليمية •

ومن جهة أخرى فاننا نشعر بقلق عميق ازاء أنشطة بعض الدول نحو الشروع في انتاج جيل جديد من الأسلحة الكيميائية • ومما يدعو الى القلق أيضا المقترحات المعروضة أمام مؤتمرنا التي من شأنها أن تسمح بانتاج أسلحة كيميائية بعد عملية بدء التدمير • ان هذا الموقف ، في رأينا ، يتناقض مع روح الاتفاقية المقبلة ونصها • واننا لنأمل بأن يعيد أصحاب الوثيقة CD/757 النظر في موقفهم لصالح هدفنا المشترك - وهو ابرام اتفاقية فعالة لحظر الأسلحة الكيميائية •

اننا نؤمن بقوة بأن الجزء المتبقي من دورة المؤتمر الصيفية ، فضلا عن الوقت المتوفر قبل بداية دورة ١٩٨٨ سيستخدم ، كما هو الحال في السنوات السابقة ، لمصلحة الاتفاقية . ويسعدنا أن نلاحظ بأن وزير خارجية مملكة هولندا صاحب السعادة هانز فان دي كروك قد أعرب عن رأي مماثل . ونأمل أن تتمكن الوفود الأخرى من أن تعرض نهجا مماثلا .

الرئيس : أشكر ممثل بولندا على بيانه وعلى كلماته الطيبة الموجهة للرئيس . وبذلك تنتهي قائمة المتحدثين اليوم . هل يوجد أى عضو آخر يرغب في أن يأخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ لا أرى أحدا .

لا شك بأن الأعضاء يتذكرون بأن اللجنة الخاصة المعنية بالتدابير الدولية الفعالة لتأمين الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ستجتمع في غرفة المؤتمر هذه بعد هذه الجلسة العامة مباشرة .

وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس في ٩ تموز/يوليه في الساعة العاشرة صباحا . وبعد الجلسة العامة ، سيعقد المؤتمر اجتماعا غير رسمي بشأن جوهر البند ٢ من جدول الأعمال . رفعت الجلسة العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠ صباحا